



الجمعية العامة

Distr.
GENERALA/46/72
25 January 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

(UN) DPPA/ADW

JAN 30 1991

(UN/ECA) ECA/DP/1991/1

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات
دورية ونزيهة

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١
 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
 لبنما لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص مذكرة مؤرخة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
 ووجهة إلى مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من هذه البعثة (انظر
 المرفق) .

والمذكورة المشار إليها تبين قلقنا البالغ إزاء حالة انتهاك حقوق الإنسان في
 ميانمار وإزاء موقف السلطات العسكرية البورمية من عدم مراعاة الإرادة الشعبية .

وأكون ممتنًا لو تكرمت بتعديتم بتوسيع نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وشقة من
 وثائق الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ، في إطار البند المعنون "زيادة
 فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة" .

(توقيع) سيسار بيريرا بورغوس

السفير

الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
موجهة إلى الممثل الدائم لشيلي لدى
الامم المتحدة ورئيس مجموعة أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي من الممثل الدائم
لبنانيا لدى الامم المتحدة

بصفتكم رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن شهر كانون الأول/ديسمبر ، يسرني أن أرفق اليكم طيه الرسالة الواردة من الاتحاد العام لاتحادات طلاب بورما (ميامار) ، بجامعة رانغون ، والتي تصور بشكل مأساوي حالة انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار ، وتعطيل النظام الانتخابي في مجلمه نتيجة لهذه الانتهاكات .

وهذه البعثة ترى أن من المناسب أن تحاط حكوماتنا علما ، لأن هذه الحالة تمثل نقضا لمبدأ التضامن بين أعضاء المجتمع الدولي .

(توقيع) سيسار بيريرا بورغوس

السفير
الممثل الدائم

تذليل

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
موجهة إلى الأمين العام من الممثل العام
للاتحاد العام لاتحادات طلاب بورما

بالإشارة إلى : الفقرة ٧ من المادة الثانية من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تنص على ما معناه أن الأمم المتحدة ليس لديها أي مسؤولية من أي نوع كان للتنظر في شؤون الدول الأعضاء للتحقق مما إذا كانت حقوق الإنسان منتشرة داخل حدودها . وقد استغل هذا الحكم من قبل النظام العسكري الحاكم في ميانمار ، المعروف باسم مجلس الدولة لاحلال القانون والنظام ، ليس فقط لتسجيل رقم قياسي عالمي جديد لم يسبق له مثيل في انتهاك حقوق الإنسان لمواطنيه البالغ تعدادهم ٤٢ مليونا ، وإنما كذلك لرفض الاعتراف بالولاية التي أناطها الناخبون بالمعارضة ، الممثلة في حزب الإتحاد القومي للديمقراطية ، في الانتخابات التي جرت في ٣٧ أيار/مايو ١٩٩٠ . الواقع أن المادة الثانية من الميثاق قد صمت آذان الأمم المتحدة عن الاستماع أو الاستجابة إلى صيحات الاستفراقة المعدنية الصادرة عن شعب ميانمار المقهور .

إن شعب ميانمار يلاحظ مع بالغ الحزن وخيبة الأمل عدم التصر في الميثاق على أي حكم يحول دون انكار وانتهاك الحق غير القابل للتصرف لمواطني بلد ما في تحرير أنفسهم من الحكم الطفيلي لحكومة فرضت نفسها على الشعب ، مثل النظام العسكري الحاكم في ميانمار (المعروف تطفى باسم مجلس الدولة لاحلال القانون والنظام) ، الذي يحكم البلد لا بالدستور ولكن بالقوة ، مستخدما القوات المسلحة والشرطة السرية والواشين المأجورين .

ومما يبدو أن ميثاق الأمم المتحدة لا يعنيه انتهاك حقوق الإنسان لمواطني دولة عضو على يد حكامها ، بصرف النظر عن حجم أو مدى خطورة ذلك الانتهاك .

ويقع لنا أن نفترض ، من أحكام الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق ، أنه مهما كانت وحشية الانتهاكات ، فإن الأمم المتحدة يمكنها ، حسب هواها ، تجاهل تلك الانتهاكات ، بل والتغاضي عنها .

إننا نحثكم بشدة ، سيادة الامين العام ، على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل ميثاق الأمم المتحدة بحيث يتضمن حكما يقضي بحماية حقوق الإنسان لمواطني أي دولة عضو . وأي دولة يسودها الحياء الخلقي والعدالة الاجتماعية لن يتوافر لديها أي سبب للخوف من إدخال مثل هذا التعديل . وعدم قيام الأمم المتحدة باتخاذ أي خطوة في هذا الاتجاه يعني فقدانها لأي مبرر للوضع بحماية حقوق الإنسان دون أن تجرؤ حتى على إصداء أي تعليق على المظالم التي ترتكبها دولة عضو ما ، مثل ميانمار التي قام مفتسبو السلطة من العسكريين فيها بقتل الآلاف من مواطنيها الذين لم يكن لهم ذنب سوى تذكير هؤلاء المفتسبين بضرورة نقل السلطة إلى الزعماء الذين حققوا فوزا ساحقا في الانتخابات التي أشرف عليها بنفسه نظام الحكم المعروف باسم مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام .

ولعلمكم تذكرون ، سيادة الامين العام ، الاحتجاج الريادي الذي ساقه سفير ميانمار ، المعروف بكونه محظي الجنرالين نبي وباو ماونغ ، ضد مشروع القرار A/C.3/45/L.58 . فقد قال "إن مشروع القرار ... يشكل محاولة مكشوفة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو تعارضها مع المبادئ المنسومة عليها في المادة الثانية من الميثاق ، كما أنه لم يحدث قط من قبل في تاريخ هذه المنظمة أن اتخذت الجمعية العامة قرارا من هذا القبيل" .

واسمحوا لنا ، سيادة الامين العام ، أن نذكر السفير ، السيد كياو مين ، بأنه لم يحدث قط من قبل في تاريخ هذه المنظمة أن أتنى نظام حاكم إلى الأمم المتحدة - بعد أن يقتل الآلاف من مواطنيه المتظاهرين سلミا للمطالبة بالتحول إلى حكم مدني ديمقراطي - وأعلن رسميا على المجتمع الدولي من منبر الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة أنه سيسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب ، وأنه سيلتزم بنتيجة تلك الانتخابات . وعندما انهزم حزبه في الانتخابات وحزبه كان يسانده ، لم يتتجاهل التزامه فحسب ، وإنما قام كذلك باعتقال زعماء الحزب الفائز ، والعمل بصورة منتظمة على الاندساس في صفوف المعارضة والقضاء على جميع أعضائها .

كما أنتا تأسف ، سيادة الامين العام ، لما آلت إليه مصير مشروع القرار A/C.3/45/L.58 ، الذي قدمته السويد واشترك في تقديمها ٢٠ بلدا آخر ، من إرجاء إلى حين انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة ، بناء على طلب الوفد الياباني ، من أجل تمكين لجنة حقوق الإنسان من دراسة الحالة بعمق . ولكن علينا أن ننسى أنه خلال تلك الفترة الزمنية الفاصلة ، سيكون مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام قد قضى على أي معارضة باقية ، كما أنه سيكون قد أراق مزيدا من دماء

مواطيننا البريء . وكل هذا يحدث المجتمع الدولي في موقع المتفرج ، عاجزاً بحكم المادة الثانية من ميثاقه . وعندئذ أيضاً ، سيكون المجتمع الدولي قد شهد ، مسمى الفزع ، تطور هذه المأساة الفادرة .

وعندئذ ، سيكون حزب الاتحاد القومي للديمقراطية إما قد تفكك أو تم اختراقه بالكامل وحل محله أعضاء من مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام ، كما أنه سيكون قد أصبح حكومة مدنية عمilla تحت اسم حزب الاتحاد القومي للديمقراطية ، وهو بالضبط ما يفعله الآن مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام . ونحن يخدونا أهل كبير فسي أن يتتبه المجتمع الدولي إلى الأحداث الجارية في ميانمار ، وأن يكون رد فعله نابعاً من ضميره الجماعي .

وفي الختام ، نود ، سيادة الأمين العام ، أن نوجه الشكر من أعماق قلوبنا إلى البلدان التي قدمت واشتركت في تقديم مشروع القرار المساند لقضيتنا العادلة . كما نود أن نوجه الشكر إلى سفير الولايات المتحدة ، سعادة السيد توماس ر. بيكرسون ، على تأييده لحقوق شعب ميانمار وللحزب الذي انتخبه المواطنين ليشكل حكومة شعبية .

ونود أيضاً أن نذكر ، مع بالغ الأسف ، البلدان التي لها تبادل تجاري مع النظام العسكري الحاكم المعروف باسم مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام ، وتمدده بالعناد العسكري ، بما في ذلك المقاتلات النفاثة ، واعدة مصالحها الاقتصادية فوق حقوق الإنسان .

ونود بمنفعة خاصة أن نناشد يوغوسلافيا ، وسنغافورة ، وجارتنا الشمالية القوية ، الصين . ولعل جمهورية الصين الشعبية تذكر الحادث البغيض الذي وقع عام 1971 بإنفصال من نظام الحكم القائم ، وهو الحادث الذي قتل فيه عدد كبير من الصينيين في رانغون تحت إشراف هذا النظام . وقد تم هذا لتحويل انتباه الجماهير عن الوضع الاقتصادي السريع التدهور وعن شح السلع الغذائية الأساسية ، ولا سيما الأرض . وهذه الطبيعة التي لا سبيل إلى إصلاحها يتquin الآ تقيب عن الشاهرين في تعاملات جمهورية الصين الشعبية مع النظام العسكري الحاكم المعروف باسم مجلس الدولة لإحلال القانون والنظام .
